



المعايير المرجعية الخاصة بانتقاء خبير للتعاقد مع جامعة الدول العربية لإنجاز دراسة عربية حول العنف الموجه ضد كبار السن

السياق العام:

يعد العنف انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان واعتداء على كرامة الذات البشرية، وهو ظاهرة عابرة لكل المجتمعات، وذلك رغم تفاوت درجاتها وآثارها من مجتمع إلى آخر.

في ظل تنامي هذه الظاهرة تعالت الأصوات الحقوقية الرافضة لها، كما ناصرت هذه الأصوات ودافعت عن حماية حقوق بعض الفئات الاجتماعية الموصومة بالعجز، إذ تعتبر المرأة والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين من أكثر الفئات عرضة للعنف بمختلف أشكاله خاصة منهم الذين يعيشون في سياقات محفوفة بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

ويعتبر كبار السن من بين الفئات الأكثر عرضة للعنف خاصة منهم الذين يعيشون في بيئات مرتبكة ومأزومة، بسبب الرجة التي حصلت داخل منظومة القيم، والنسق السريع للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، من استتبعاتها تآكل العقد الاجتماعي التقليدي وانخفاض منسوب التضامن القرابي.

كما أشارت بعض الدراسات والتقارير إلى أن العالم يشهد أزمة حقيقية في ظل التراجع القيمي، حيث قوّضت كثير من القيم التي كانت تبجل كبير السن مقابل إنتاج صور نمطية سلبية تركز عجزه، وتغذي أشكال سوء معاملته والعنف الموجه ضده. كما تسربت هذه الأزمة إلى الأسر والمؤسسات الاجتماعية، إذ تشير منظمة الصحة العالمية في بلاغها الصحي الصادر بتاريخ 14 جوان 2017 إلى أن واحد من ست أشخاص كبار السن يتعرض إلى سوء المعاملة في محيطه القريب خلال السنة المنقضية. بالإضافة إلى تسجيل ارتفاع حالات سوء المعاملة في مؤسسات رعاية الأشخاص كبار السن المقيمين لمدة طويلة.

وتفيد الإحصائيات على الصعيد العالمي بأن هذه الظاهرة مرشحة لمزيد التفاقم، حيث من المتوقع أن تزداد سوء معاملة المسنين خاصة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل،

والتي تشهد تسارع وتيرة شيخوخة ليصل عدد الضحايا حوالي 320 مليون مسنا بحلول عام 2050.

أما على المستوى العربي، أشار التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية حول " فئة المسنين في المنطقة العربية: الاتجاهات الإحصائية ومنظور السياسات " سنة 2017 إلى تصاعد الإساءة تجاه المسنين حيث "...أدى تغير القيم والمعايير، وتغير الظروف التي يعيش فيها المسنون، إلى تغيير صورة المسنين ونظرة المجتمع إليهم، مما تسبب في زيادة الانتهاك والإساءة والإهمال، وفي حالات عديدة إلى أشكال من العنف بما فيه العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي".

ووعيا بخطورة الظاهرة التي بدت تطفو على سطح المجتمعات، أشارت المؤتمرات العربية المتعاقبة إلى ضرورة اعتماد المقاربة الحقوقية الضامنة لكرامة كبار السن واحترام استقلاليتهم وتحقيق ذاتهم، وآخرها المؤتمر العربي حول "كبار السن بين الرعاية الأسرية والمؤسسية" المنعقد بمدينة مراكش المغربية في أكتوبر 2015، والذي نص ضمن التوصية الخامسة على " تجريم أفعال العنف المعنوي التي تمس كرامة الإنسان وتشديد العقوبة عليها ، وتوسيع دائرة الأفعال المعاقب عليها في قوانين العقوبات لتشمل أفعال إضافية يلحق إبانها أضرارا مادية و/أو معنوية بالمسن".

وفي سياق متصل، أكدت مختلف بنود مشروع الاستراتيجية العربية لكبار السن (2019-2029)، وخاصة منها المحصول المتعلق بحماية كاملة لكبار السن ضدّ كل أشكال الإقصاء والتقصير والاعتداء وفق المبادئ الأممية وغايات التنمية المستدامة، على "تنفيذ البرنامج المتعلق بإعداد وصياغة قانون نموذجي عربي استرشادي لكبار السن" بالتعاون مع كافة الوزارات ذات العلاقة ومختلف مكونات المجتمع المدني.

وبالتالي، تصبح هذه الإشكالية هامة وذات أبعاد حقوقية تصيب فئة من فئات المجتمع الأكثر ضعفا وهشاشة، وتواجه بالتكتم على اعتبارها مادة خصوصية وسرية لا يمكن لكبار السن ضحايا العنف التحدث عنها بحرية سواء على المستوى الأسري أو المؤسسي.

لذا، وإنصافا لهذه الفئة العمرية، بات لزاما أن تصبح ظاهرة العنف الموجه ضد كبار السن موضوع بحث ودراسات استقصائية، بما يمكن من الكشف عن أشكال العنف والممارسات السلبية المسكوت عنها، فضلا عن استثمار نتائجها في رسم سياسات نوعية لمعالجة هذه الظاهرة والتوقي منها.

وعليه، تعتزم وزارة المرأة الأسرة وكبار السن انتقاء خير وطني لإنجاز دراسة عربية حول العنف الموجه ضد كبار السن وذلك بالشراكة مع جامعة الدول العربية.

الهدف العام:

تشخيص ظاهرة العنف الموجه ضد كبار السن وتبسيط الضوء على الممارسات وآليات التوقي والتصدي لها.

الأهداف الخصوصية:

- تشخيص المنظومة التشريعية والقوانين المعتمدة في المنطقة العربية لحماية كبار السن من كل أشكال سوء المعاملة والعنف الموجه ضدهم.
- تشخيص وتحليل الوضع الاقتصادي والصحي والاجتماعي لكبار السن في البلدان العربية مع اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي.
- الوقوف على العوامل المغذية للعنف وأشكاله.
- دراسة المؤسسات الاجتماعية الموضوعة على ذمة كبار السن ضحايا سوء المعاملة والعنف.
- رصد الممارسات الجيدة على الصعيد العربي المتعلقة بنشر ثقافة حقوق كبار السن.

المهام المطلوبة:

- صياغة الإطار النظري والمنهجي للدراسة وتحديد مجتمع البحث.
- وضع بروتوكول عمل للدراسة الميدانية.
- تحليل معطيات البحث الميداني.
- صياغة تقارير متابعة مدى تقدم إنجاز الدراسة والتقرير النهائي للدراسة.
- عرض نتائج الدراسة.
- تنظيم اجتماعات دورية مع الفريق الإداري بوزارة المرأة والأسرة وكبار السن المكلف بمتابعة إعداد الدراسة.

ملح الخبير وتجاربه:

- متحصل على شهادة الماجستير أو الدكتوراه: اختصاص علم الاجتماع، علم اجتماع الشيخوخة، علم الاجتماع والديمغرافيا، الضمان الاجتماعي، علم النفس.
- أن يكون له مشاركات في أبحاث أو دراسات حول ظاهرة العنف (على الأقل 03 دراسات).
- أن يكون له مقالات منشورة حول ظاهرة العنف في مجلات علمية محكمة (على الأقل 05 مقالات).
- أن يكون له معرفة معمقة بقضايا الشيخوخة وبالتشريعات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لكبار السن في المنطقة العربية.
- أن يجيد اللغة العربية مع التمتع بقدرات جيدة في صياغة التقارير.

الوثائق المطلوبة:

- مطلب ترشح باسم السيدة وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن،
- مذكرة منهجية،
- سيرة ذاتية مفصلة،
- جدول ملخص للمنشورات (العنوان والمحتوى).